الى انه تعالى لان الكلام في حرف الجر فيستغنى بذلك عن العمل
ولا تمتاز الاضافة على تحقيق اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة
المعنوية يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان
شايعا في امة غير مختص بواحد فاذا اضفت الى المعرفة تعرف فصار
الواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك لان قدر المعنى على قدر
اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي
لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يتمزج معنى الثاني
بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى واما اذا
كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك
اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت
راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع وان لم
يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف
منه التعريف وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال
في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف فقد قيل
الطف اسم موضع بناحية الكوفة قال ازلت الان قتلى الطف من
ال هاشم رقاب المسلمين فذلت للمطاوعة الثبت بمعنى الثابتة
والغدر بفتح الدال ارض كثيرة الحجارة ان هذه الاضافة

بمعنى

بمعنى في ثبت في الغدر وقتلى في الطف لكن الغالب ان يكون
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة لان الفرق بينهما تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم
لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي
بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي
التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا حالا لمعنى الجر لان اللام
مقدرة هنا كيف والمضاف اليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان تفصل بين التنوين والمنون بشيء و
كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها الوجب
ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف
الجر ولفظها محذوف هذا فانحرجها عن ان يكون في حكم المذكور
او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف
اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان مبناه
الاسم لتضمنه الحرف من الجائز دون الواجب الا تراهم اعربوا ايا مع

Copyright © King Saud University